

ميثاق شرف

أُعلن أنا الموقع أدناه التزامي باستغلال الموارد بالشكل الأمثل للعمل الرسمي من خلال استخدام الأجهزة والمعدات بالشكل الصحيح واستغلال الوقت الرسمي للعمل الرسمي وأن أكون صادقاً أميناً مخلصاً في عملي منتمياً لمؤسستي، أعمل بروح الفريق الواحد، أحترم كافة المراجعين وأكون عادلاً بالتعامل معهم وأحترم آراء زملائي وأتحرى دائماً الدقة في نقل المعلومة. ولا مانع لدي من نشر اسمي في النشرة الشهرية للدائرة إذا خالفت مضمون هذا الميثاق.

الاسم:

التوقيع:

مقدّمة



يسرني أن أقدم لكم باسمي وباسم كادر العمل في دائرة الأراضي والمساحة التقرير السنوي للدائرة، والذي يتضمن أهم الانجازات التي حققتها الدائرة خلال العام ٢٠١٧، حيث حرصنا في إدارة الدائرة على ترسيخ إيماننا بتطبيق الحاكمية الرشيدة، ومعايير التميز بكل وضوح وشفافية مع المتعاملين، سواء كادر العمل أو متلقي الخدمة وبما يحقق الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية للدائرة.

لقد أخذنا على عاتقنا - في دائرة الأراضي والمساحة - مواكبة التطورات والمستجدات، وتبسيط الإجراءات ضمن الأطر القانونية التي تحكم عملنا؛ لتنفيذ التوجيهات الملكية السامية، وتحقيق الأهداف الوطنية من خلال الاستراتيجيات والخطط التحسينية والتنفيذية المختلفة.

إننا نفخر بما حققناه في الآونة الأخيرة من إنجازاتٍ مختلفة في كافة المجالات خاصةً فيما يتعلق بالحوسبة، ويظهر ذلك جلياً في إطلاق الخدمات الإلكترونية الجديدة والتي تمت على مرحلتين ليصبح إجمالي عدد الخدمات الإلكترونية خمس خدمات وهي (إخراج قيد، إخراج

مخطط أراضي، الرصد الميداني، موافقات البيع لغير الأردنيين، والإعفاءات من الرسوم).

لقد تم مؤخراً إقرار الهيكل التنظيمي الجديد للدائرة؛ وهي خطوة قيمة بما يتعلق بنظام التنظيم الإداري في الدائرة، بما يحقق أهدافنا

وتطلعاتنا نحو المستقبل.

وفي النهاية يسعدني أن أنتهز هذه الفرصة؛ لأعبر عن عميق شكري وتقديري لكادرنا المتميز في كافة المديریات، ولشركائنا في

القطاعين العام والخاص على تعاونهم ودعمهم لتحقيق إنجازاتنا، كما وأثني على جهود فريق إعداد التقرير السنوي للدائرة.

وفقنا العلي القدير لخدمة دائرتنا الحبيبة ووطننا الغالي، في ظل قيادة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

والله ولي التوفيق

المهندس معين موسى الصايغ

مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

الفصل الأول

دائرة الأراضي والمساحة في سطور

أ- مقدمة تاريخية (مرحلة ما قبل التأسيس):-

جاء تأسيس نواة دائرة الأراضي والمساحة في المملكة الأردنية الهاشمية بموجب قانون الأراضي العثماني الصادر بتاريخ 1274 هجرية عام 1857 م، شهدت المنطقة في أواسط القرن التاسع عشر اهتماماً إدارياً متزايداً من الدولة العثمانية، وتم تعيين أول قائم مقام عام للمنطقة الواقعة ما بين نهر اليرموك ونهر الزرقاء وجُعِلت إربد مركزاً لهذا القضاء يتبع لمتصرفية حوران. وكذلك الأمر بالنسبة للمنطقة الواقعة ما بين نهر الزرقاء ونهر الموجب (كما كانت التسمية آنذاك) قضاءً آخر يتبع لمتصرفية نابلس، والذي فُصل عام 1905 وأُحق بمتصرفية الكرك جنوب نهر الموجب والتي أنشئت عام 1894 لتتبع مباشرة لولاية الشام.

كانت المنطقة تعاني من اضطرابات كثيرة، بلغت ذروتها بنشوب الحرب العالمية الأولى في تشرين الثاني عام 1914، ودخول الدولة العثمانية الحرب ضد الحلفاء والحصار الذي فرضه الحلفاء على السواحل العربية ثم تنكر الحلفاء لوعودهم التي قطعوها للعرب بالوحدة والاستقلال في أقطار آسيا العربية، وتوقيعهم اتفاقية سايكس بيكو في 16 أيار سنة 1916، التي جزأت بلاد الشام والعراق إلى مناطق نفوذ بين فرنسا وبريطانيا والتي بقيت سراً مكتوماً حتى تشرين الثاني سنة 1917، حين نشر البلاشفة نصوصها، وبموجبها أُدخلت شرقي الأردن في منطقة النفوذ البريطاني. وتلا ذلك انسحاب القوات البريطانية من شرقي الأردن وبقاء المنطقة بلا حكومة ولا جيش أو حتى شرطة تحفظ الاستقرار والأمن، مما أدى إلى ظهور حكومات محلية بالاتفاق مع الحكومة البريطانية وعجز هذه الحكومات عن مواجهة المشكلات العامة أو تحسين الأوضاع المتدهورة في البلاد.

وشكل قدوم الأمير عبد الله إلى شرقي الأردن نقطة تحول هامة، حيث تم في الاجتماع الذي عُقد صبيحة يوم 29 آذار 1921 بين سمو الأمير

عبد الله و ونستن تشر شل الإعلان عن قيام حكومة وطنية في شرقي الأردن برئاسة سمو. وفي (11) نيسان 1921 تم تأليف الحكومة الأردنية برئاسة رشيد طليع.

وفي مطلع عام 1928 قامت الدائرة بتأسيس أول معهد مهني نوعي في المملكة بالتعاون مع نظارة المعارف (وزارة التربية والتعليم حالياً) لاستقطاب الطلاب ذوي العلامات العالية ولإشعارهم بأن الدولة على استعداد لتعليمهم وتدريبهم على أعمال المساحة والالتحاق بالكادر الفني للدائرة وذلك لتحسس حجم العمل المساحي المستقبلي من قبل القائمين على الدائرة وقتها، وما يمكن أن تصل إليه أعمال التسوية وشمولها لكافة أنحاء المملكة نظراً للنمو السكاني والحاجات التنموية الملحة المتصاعدة للبلاد، حيث كانت أعمال المساحة الأولى في ذلك الوقت تقتصر على تحديد حدود القرى وفصل أراضيها عن بعضها البعض في المناطق الزراعية الواقعة في الجهة الغربية من (شرق الأردن) للحد من الخلافات القائمة بين العشائر والقبائل.

ب- مرحلة التأسيس 1959 - 1929 :-

عطوفة السيد أ.ب. متشل: (1929/5/1-1940/4/1) بريطاني الجنسية، عُين براتب 1000 جنيه فلسطيني سنوياً:

بقيت منطقة شرق الأردن من الناحية القانونية الدولية جزءاً من الدولة العثمانية حتى توقيع معاهدة لوزان في 24 تموز 1923 حيث نصت هذه المعاهدة على فصل شرقي الأردن عن الدولة العثمانية اعتباراً من تاريخ تصديقها في 6 آب 1924. وبموجب المادة (139) من المعاهدة أعلاه حصلت إمارة شرقي الأردن على القيود والمستندات المتعلقة بالأموال والعقارات الخاصة والعامّة، وعندها بدأت حكومة إمارة شرقي الأردن العمل جاهدةً لإعادة التنظيم والتغلب على الصعوبات الموجودة، فسنت نظام تحرير الأراضي وقانون الإفراز، كما صدر عام 1927 قانون تحرير الأراضي وتثمينها ونص هذا القانون على تعيين حدود القرى والأحواض وحراج الدولة وأموالها الأخرى.

ظهر اسم دائرة الأراضي رسمياً بتاريخ 1929/9/30 عندما تم توحيد عدة دوائر (دائرة المساحة ودائرة أملاك الدولة ومصالح تسجيل وتحريير الأراضي)، كما تم توحيد دائرة الأراضي وفرع الحراج وضم إليهما قسم تحقيقات ضريبة الأبنية والأراضي والمختبر الكيميائي لتحليل التربة، وألحقت برئاسة النظارة (رئاسة الوزراء) وعُين لها مديراً بريطانياً (متشمل) انتدب من حكومة الانتداب. تم خلال هذه الفترة تنظيم جداول إحصائية عن كل قرية لغياب الأجهزة الإحصائية وتم إلحاق ضريبة الأبنية والأراضي بالدائرة، كما نفذ خلال الفترة ذاتها قانون تسوية الأراضي عام 1933 كبدائية في لواء عجلون ليوقف استخدام قيود وسجلات دوائر الطابو القديمة ولتحل محلها قيود وسجلات جديدة.

عطوفة السيد جورج د. فردرك ولبول (1940/4/1-1954/5/15)، بريطاني الجنسية:

خلال عام 1941 أدمجت الدائرة الإنشائية (الري والقوى المائية والأرصاد الجوية) مع دائرة الأراضي والمساحة. وظهر خلال عام 1952 قانون تسوية الأراضي والمياه بشكله الحالي، وفي عام 1953 فك ارتباط دائرة الأراضي والمساحة عن الدائرة الإنشائية حيث سميت الأخيرة بدائرة الري والقوى المائية. كما تم فك ارتباط المختبر الكيميائي لتحليل التربة وربطه بوزارة الصحة. وفصل فرع الحراج وإلحاقه بوزارة الزراعة.

وُحدت دائرتا الأراضي والمساحة بالضفتين وأصبحت دائرة الأراضي والمساحة في عمان مسؤولة عن كافة مديريات التسجيل في الضفتين الشرقية والغربية والتي بلغ عددها (15) مديرية عام 1952، وتم فصل قسم تحقيقات ضريبة الأبنية عن دائرة الأراضي وألحق بوزارة المالية، واستمر العمل بالقوانين الفلسطينية إلى أن فرغت الدائرة من قوانينها، حيث صدر قانون تسوية الأراضي والمياه رقم 40 لسنة 1952 والقوانين الأخرى التي صدر معظمها عام 1952 وعام 1953، وبدأ تطبيقها في الضفتين.

كما تم خلال هذه الفترة إنتاج لوحات بمقياس رسم 1:1000 لوادي الأردن واليرموك وحوض الزرقاء، علاوة على لوحات المسح العقاري للمنطقة الغربية من شرق الأردن بمقاييس كبيرة (1:2500، 1:1000) وإنتاج لوحات طبوغرافية لمنطقة شرق الأردن بمقاييس صغيرة نسبياً (1:25000، 1:10000).

عطوفة السيد محمد إسماعيل العطيّات (1954/10/12-1959/7/15):

بتاريخ 1954/10/12 انتهت خدمات آخر مدير عام أجنبي للدائرة (ولبول) واستلم الإدارة مديرها الأردني الجديد محمد إسماعيل بالوكالة ثم رسمياً بتاريخ 1956/4/1 كأول مدير عربي أردني لدائرة الأراضي والمساحة. تم في السنوات التالية استحداث دوائر تسجيل في كلتا الضفتين الشرقية والغربية غطت كافة مناطق المملكة حيث أصبح عددها (23) مديرية تسجيل.

تطورت أساليب عمل الدائرة بحيث استحدثت أقساماً فنية وتسجيلية وقانونية تستعمل الأساليب الحديثة، حيث تم إلحاق عدد من الموظفين بدورات تدريبية خارجية في البلدان المتقدمة لاكتساب المهارات والخبرات الضرورية لتطوير عمل الدائرة، وتم شراء الأجهزة المساحية الحديثة في ذلك الوقت لاستخدامها في قياس المسافات وحساب المساحات وتحديد النقاط المساحية.

عطوفة السيد محمد الخشمان من (1959/7/15-1962/7/1):

تم استحداث قسم التصوير الجوي لمسح المملكة بصور جوية، وتم شراء التجهيزات اللازمة لأعمال هذا القسم. وتوزيع أنشطة الدائرة إلى فعاليات ثلاث رئيسية هي: الإدارة العامة، التسوية والمساحة والتسجيل. وبوشر بتأسيس شبكة مثلثات متطورة ودقيقة تستند إلى خطوط الطول والعرض بدلاً من خطوط الأساس البدائية.

عطوفة السيد صبحي رشيد الحسن من (1962/7/1-1971/6/1):

توقفت أعمال المساحة في الضفة الغربية بعد أحداث عام 1967، ولكنها استمرت بسيرها الحثيث في الضفة الشرقية، وتم نقل تجهيزات

التصوير الجوي والصور الجوية والأفلام إلى القيادة العامة للقوات المسلحة، واستبدلت أعمال قسم التصوير الجوي بأعمال تصوير الخرائط وتكبيرها وبالأعمال التحضيرية لاستعمال الميكروفيلم في حفظ الوثائق والمستندات بالدائرة.

ج- مرحلة التطوير والتحديث:

عطوفة السيد بدري عيد الملقى من (1971/6/1-1989/9/30):

تميزت هذه الفترة بإدخال أساليب تسجيلية وإدارية وفنية حديثة تماشياً مع روح العصر، حيث أزيلت بعض الإجراءات الروتينية وتعقيدها، وتم تفويض الصلاحيات لمدرء التسجيل ومدرء المديرية بالمركز للقيام بواجباتهم انطلاقاً من مبدأ اللامركزية الإدارية، واتسع نطاق العمل المساحي للأراضي المعلى فيها أعمال التسوية خصوصاً في المناطق المستنثة من أعمال التسوية سابقاً وشمول بعض المناطق الصحراوية بها.

وتم عمل اتفاقيات مع الجمعية العلمية الملكية لإدخال الحاسوب الإلكتروني في أعمال الدائرة لحل عدد كبير من المسائل الفنية والحسابية، كما تم إلحاق عدد كبير من الموظفين بدورات فنية وتسجيلية وإدارية في المعاهد الحديثة لرفع القدرات والمهارات الوظيفية لديهم، وتم استحداث أقسام ولجان جديدة كلجنة تقدير القيم ومكتب المستشار القانوني ووحدة التخطيط والتي كان من أهم أعمالها النظر في إجراءات سير المعاملة وإزالة العقبات والتعقيدات غير اللازمة وتبسيط الإجراءات من خلال توصيات مناسبة.

تم خلال هذه الفترة الحصول على مساعدات دولية أهمها مشروع هيئة الأمم المتحدة لتأهيل وتدريب الكادر الوظيفي وتمويل مشاريع فنية وتحديث الأجهزة المساحية.

تأسست في منتصف عام 1974 جمعية إسكان موظفي دائرة الأراضي والمساحة التعاونية التي هدفت إلى توفير قطع أراضي لموظفي الدائرة لإقامة أبنية سكنية عليها.

في بداية السبعينات تم البدء بإدخال أحدث الآلات الحاسبة الإلكترونية المبرمجة إلى الدائرة، ومع بداية الثمانينات استخدمت أجهزة الحاسوب (PC) والراسم الآلي (Plotter) لانجاز ورسم كافة الخرائط، وجهاز الميكروفيلم لتصوير الوثائق وكاميرا حديثة مزودة بحاسوب لتصغير أو تكبير الخرائط بالمقياس

المطلوب، وخلال هذه المرحلة تم الاستغناء عن الخبير الأجنبي والاعتماد على مهندسين محليين متخصصين، كما تم في بداية 1988 إخراج مشروع الفهرس الهجائي العقاري إلى حيز الوجود.

وخلال هذه الفترة تم المباشرة بمشاريع ريادية ضمن خطة خمسية للدائرة تمثلت بما يلي:

١. مشروع تحديث وتطوير الدائرة: حيث تم إنشاء أبنية جديدة لمديريات التسجيل في مراكز المحافظات عمان واربد، وبعض القرى (سمر ودير علا)، وتم تزويد الدوائر الأخرى بتجهيزات فنية ومساحية حديثة وتدريب الجهاز الوظيفي العامل من خلال إلحاقهم بدورات فنية متخصصة خارجية، وتنظيم مجالات عمل الدائرة مع المؤسسات الأخرى.
٢. مشروع الفهرس الهجائي العقاري: حيث مكّن هذا المشروع من إعداد سجلٍ شخصي مرتب حسب أسماء المالكين لتزويد أصحاب العلاقة برقم وموقع القطع ومساحاتها وأية معلومات عنها بسهولة ويسر بالاعتماد على قدرات الدائرة الخاصة بما في ذلك بناء نظام آلي خاص بها بدلاً من الاستعانة بالحاسب الآلي الخاص بالجمعية العلمية الملكية حيث مكّن هذا المشروع صاحب القرار في القطاع العام من حصر الممتلكات غير المنقولة ونوعها لغايات عديدة وبيان مساحات الأراضي ونوعها (حرجية، صحراوية، ملك، خزينة، معطلة، وقف، ... الخ).
٣. مشروع أعمال التسوية والمساحة والمثلثات وإعادة المسح: حيث شمل هذا المشروع غالبية الأراضي التنظيمية وبعض الأراضي الممسوحة سابقاً لإعادة مسحها بمقياس مناسب، كما تضمن رفع كفاءة فرق التسوية والمساحة والمثلثات وتزويدها بالأجهزة الحديثة (كجهاز المحطة المتكاملة طراز ويلد TC1600).
٤. مشروع هيئة الأمم المتحدة لمساعدة دائرة الأراضي والمساحة: حيث تم بموجب برنامج المساعدات تقديم الدعم الفني والمادي بقيمة 230,000 دينار شملت أيضاً برامج تدريبية في دولٍ أجنبية لكادر الدائرة.
٥. مشروع تطوير مديريةية التطبيقات الحديثة: حيث هدف المشروع إلى توفير كوادر فنية مؤهلة وذات مستوى عالٍ من الإعداد لمواجهة متطلبات الدائرة القادمة بما في ذلك أجهزة الحاسوب والتجهيزات الفنية التي تدعم حفظ البيانات وتوثيقها وتسهيل استعادة البيانات لاحقاً.

عطوفة السيد علي مفلح حسن الغرايبة (1990/6/9-1996/10/31):

١. إدخال أنظمة برمجيات Arc-Info و GIS على الدائرة.
٢. بدء مشروع حوسبة اللوحات الورقية وتحويلها إلى رقمية.
٣. إدخال نظام الرصد عن طريق الأقمار الاصطناعية GPS من طراز Leica SYS 200 ، وكذلك أجهزة نظام المحطة المتكاملة الجديدة من طراز Leica TC 1610.

عطوفة السيد إبراهيم مسمار (1996/10/31-1997/7/15):

البدء بمشروع تطوير وتحديث الدائرة بدعم من الحكومة الألمانية (الوكالة الألمانية للتعاون الفني GTZ).

عطوفة المهندس عبد المنعم سماره (١٩٩٧/٧/١٧-٢٠٠٦/٤/١٤):

١. الاستمرار بمشروع تطوير وتحديث الدائرة بدعم من الحكومة الألمانية (الوكالة الألمانية للتعاون الفني GTZ).
٢. حوسبة أعمال الدائرة في المركز ومديريات التسجيل، وبدء العمل في المديريات الريادية (اربد، المفرق وجنوب عمان) حيث تم التركيز على حوسبة معظم الأمور التسجيلية والفنية والإدارية لمعظم المديريات.
٣. تحويل الخرائط الكادسترائية الورقية إلى رقمية وبنائها ضمن نظام معلومات حديث ومتطور يساعد في حوسبة النشاطات وتقديم الخدمات إلكترونياً إلى متلقي الخدمة.
٤. تحديث الحواسيب المركزية بإضافة حاسوب مركزي ذي مواصفات عالية بتمويل من الوكالة الألمانية للتعاون الفني(GTZ).
٥. تطوير أنظمة المعلومات التسجيلية وحوسبتها إضافة إلى الأنظمة الإدارية والفنية.

٦. تطوير نظام المعلومات العقارية عن طريق ربط الخرائط الرقمية مع قواعد البيانات الحقوقية.
٧. إدخال أجهزة الرصد عن طريق الأقمار الاصطناعية GPS من طراز Leica 500.
٨. مشروع مطابقة الصحائف (الصحائف البيضاء والحمراء والالكترونية).
٩. مشروع تحويل شبكة المثلثات من نظام التربيع الفلسطيني إلى النظام الوطني JTM.
١٠. حصول الدائرة على شهادة الإيزو ISO 9002.
١١. زيادة عدد مديريات التسجيل إلى 32 مديرية، وزيادة عدد فرق التسوية.
١٢. استحداث أقسام فنية جديدة مثل قسم الصيانة ومكتبة الدائرة.
١٣. البدء بإطلاق الخدمات الالكترونية عبر موقع الدائرة على الانترنت لخدمة (إصدار مخطط، سند تسجيل، بيان تغيير وفهرس) مع بداية عام 2005.
١٤. البدء بتطبيق نظام الاصطفاف الآلي في مركز الدائرة.
١٥. إنشاء الخط الساخن لتلقي شكاوي واستفسارات المواطنين.
١٦. تنظيم مؤتمر الاتحاد العالمي للمساحين عام 2005.
١٧. تنفيذ عدد من المشاريع الحيوية الهامة كمشروع مسح الاعتداءات على أراضي أملاك الدولة في الزرقاء والرصيفة والأزرق، مشروع مسح المواقع غير الممسوحة، مشروع الرفع المساحي والإفرازي لقرى وادي الأردن، مشروع ربط الخرائط، مشروع مطابقة الصحائف، مشروع النوع الاجتماعي (الجنדרة)، مشروع الحكومة الالكترونية، مشروع تكثيف المثلثات للمملكة، مشروع مسح وتسوية الأراضي المحلولة (الواجهات العشائرية)، مشروع تحويل البيانات من نظام Ingress إلى نظام Oracle، تأسيس نظام تقدير القيم ونظام التكاليف.
١٨. تبني نماطيات جديدة في الإدارة المنهجية تمثلت في الإدارة بالمشاركة والإدارة الموجهة بالأهداف بأسلوب علمي صحيح.

١٩. وضع خطط سنوية وأخرى تنفيذية تنبثق عن الخطة الإستراتيجية للدائرة (لثلاث سنوات قادمة على الأقل) من خلال أسلوب ورشات وفرق العمل، بمشاركة واسعة من مختلف الشرائح الوظيفية لموظفي الدائرة.

٢٠. تأسيس نادي موظفي دائرة الأراضي والمساحة وجمعية التكافل الاجتماعي.

عطوفة السيد غازي سلامة شطناوي (2006/4/16-2007/5/19):

١. الاستمرار في سياسة تطوير وتحديث الدائرة من خلال مشاريع حوسبة مديريات التسجيل بالكامل وربطها مع المركز.
٢. بدء تجربة مشاركة القطاع الخاص في تقييم العقار.
٣. بدء مشروع المطابقة وتحسين البيانات.

عطوفة المهندس مازن مطر ذيب شوتر (2007/5/19-2010/1/20):

١. إطلاق خدمة الرسائل الالكترونية (SMS)؛ لإشعار أصحاب المعاملات عن مجريات معاملاتهم وموافقات الأجانب والإعفاء من الرسوم.
٢. السير بمشروع المطابقة وتحسين البيانات وإضافة الرقم الوطني على بيانات الملكيات والصحائف.
٣. إنشاء مديريات تسجيل جديدة مملوكة بالكامل للدوائر (مديرية تسجيل جنوب عمان، المفرق والزرقاء).
٤. استحداث قسم فني متكامل في مديرية تسجيل الزرقاء.
٥. بدء مشروع حوسبة بيانات أملاك الدولة وأراضي الخزينة.

٦. تفعيل صفحة الدائرة على الانترنت باللغة الانجليزية.
٧. إنشاء مكتبين للدائرة في القويرة وغور الصافي وربطهما إلكترونياً مع المركز.

عطوفة المهندس نضال يحيى السقرات (2010/1/21-2014/1/21):

١. أرشفة عقود بيع قطع الأراضي والعقارات.
٢. انتهاء مشروع التوثيق الملكي حتى الآن من توثيق كافة عقود البيع المبرمة قبل عام 2008 توثيق السجلات الإنجليزية والعثمانية للأراضي الفلسطينية وجدول حقوق التسوية .
٣. زيادة الانجاز في مشروع تحسين البيانات وربط الملكيات بالرقم الوطني بنسبة 75%.
٤. إنجاز 98% من مطابقة السجلات مع الخرائط العقارية.
٥. إنجاز ما نسبته 95% من مطابقة الصحيفة البيضاء مع الصحيفة الإلكترونية.
٦. افتتاح مديرية تسجيل جديدة في الأغوار الجنوبية، وافتتاح مكاتب تسجيل في كل من: القويرة، الوسطية، الرصيفة، الحسينية و الحسا، ونقل مديرية تسجيل شمال عمان إلى مبنى أكبر.
٧. تبسيط إجراءات العديد من المعاملات وحوسبة الكثير من معاملات الدائرة كمعاملات تقدير القيم وتعديل أسعار الأساس بشكل دوري بالتعاون مع كافة الفعاليات والمؤسسات ذات العلاقة.
٨. المساهمة في العمل مع أصحاب المكاتب العقارية من أجل تنظيم عملها في إيجاد نقابة لأصحاب المهن العقارية وأخرى لأصحاب المهن المساحية وإعداد مشروع معدل لنظام المكاتب العقارية.
٩. إنجاز مسودة مشروع قانون الملكية العقارية الذي تم رفعه لمجلس الوزراء للسير بإجراءات إقراره دستورياً.

١٠. المساهمة بتنفيذ المبادرات الملكية السامية الخاصة بالحكومة الالكترونية و بايجاد السكن الكريم والملائم لذوي الدخل المتدني والمحدود.
١١. توقيع اتفاقية تعاون بين الدائرة وسلطة إقليم البتراء، لتفعيل التعاون المشترك وتزويد سلطة إقليم البتراء بالتنموي السياحي بالمعلومات الخرائطية ولوحات الدائرة.
١٢. المشاركة بالمؤتمر العربي الرابع للتنمية العقارية.
١٣. الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع تحسين مكاتب خدمة الجمهور الذي عقد بموجب مذكرة تفاهم مع وزارة تطوير القطاع العام والذي يهدف إلى تطوير مكاتب خدمة الجمهور، وإجراءات نقل الملكية في كل من دائرتي أراضي الطفيلة والمفرق، بكلفة إجمالية للمشروع تبلغ (50,000) دينار.
١٤. مشروع التوأمة مع الاتحاد الأوروبي لتطوير نظام الإدارة المستدامة للأراضي على أساس نظام المعلومات الجغرافية التي توفر معلومات عقارية كاملة ودقيقة، وتطوير طرق وأساليب التقييم العقاري حيث تم توقيع اتفاقية المشروع بين الدائرة ووزارة تطوير القطاع العام وكل من دولتي السويد وبولندا ومكتب الإتحاد الأوروبي وبدء العمل بالمشروع بتاريخ 2011/10/9.
١٥. الاستمرار بمشروع الرفع المساحي لقرى وادي الأردن من رفع مساحي وإنتاج لوحات وفق واقع الحال للقرى الواقعة ضمن منطقة وادي الأردن ومن ثم إصدار سندات تسجيل للقطع المفرزة حسب جداول التوزيع المعدة من قبل السلطة وتم توقيع آخر اتفاقية بتاريخ 2011/10/30.
١٦. الاستمرار بمشروع تحسين قاعدة البيانات لمنطقة سلطة وادي الأردن لتحسين قواعد البيانات الخاصة بالأراضي في منطقة وادي الأردن وربط اللوحات لتكون الأساس لمشروع استعمالات الأراضي ويشمل أربعة وخمسون حوضاً من العدسية شمالاً إلى غور الصافي جنوباً.
١٧. أرشفة وتوثيق وترميم جداول التفويض وواضعي اليد ودفاتر الميدان لمديرية أملاك الدولة بالتعاون مع مركز التوثيق الملكي.
١٨. تطبيق نظام استماع الإقرار الالكتروني.
١٩. تسهيل اجراءات إصدار سندات التسجيل لأي عقار من أي مديرية تسجيل دون الرجوع للمدريات المعنية.

رؤية دائرة الأراضي والمساحة ورسالتها، القيم الجوهرية وسياسة الجودة

رؤية الدائرة:

" خدمات ومعلومات عقارية متميزة تخدم أغراض التنمية المستدامة".

رسالة الدائرة:

"تثبيت حق ملكية الأموال غير المنقولة وتوثيقه والمحافظة عليه وتسهيل ممارسته وتوفير قاعدة البيانات اللازمة لإنشاء نظام المعلومات الجغرافي الوطني والاستمرار في تحسين وتطوير نوعية الخدمات العقارية المقدمة لمتلقي الخدمة بمشاركة القطاع العام والخاص وطنياً ودولياً".

القيم الجوهرية:

الدقة.

المبادرة.

العدالة والمساواة.

الأمانة والنزاهة.

سياسة الجودة للدائرة:

تلتزم الدائرة بالمراجعة والتطوير المستمرين للإجراءات والخدمات التي تقدمها في مجالات إنشاء وتثبيت حقوق الملكية العقارية، وحفظها وإدامتها وتسهيل التعامل معها ضمن التشريعات والقوانين التي تحكم عملها من خلال تطبيق نظام إدارة الجودة المتوافق مع متطلبات مواصفة ISO 9001:2008 .

الهدف العام للدائرة

نصت المادة (٣) من نظام تنظيم دائرة الأراضي والمساحة رقم (٨٠) لسنة ١٩٩٩ على أن تتولى الدائرة المهام والصلاحيات المنصوص عليها في التشريعات المعمول بها، وفي سبيل ذلك يتوجب قيام الدائرة بما يلي:-

١. إجراء مسح شامل لأراضي المملكة وتنفيذ جميع عمليات تحديدها وتسويتها وتنظيم خرائطها.
٢. تسجيل حق ملكية الأموال غير المنقولة وتوثيقه والمحافظة عليه وتسهيل ممارسته.
٣. إنشاء شبكة المثلثات من الدرجتين الرابعة والخامسة وإدامتها اعتماداً على شبكة المثلثات الوطنية من الدرجات الأولى والثانية والثالثة التي يتولى المركز الجغرافي الملكي الأردني إنشاؤها.
٤. إنجاز معاملات تسجيل الأموال غير المنقولة وتحقيق الرسوم المترتبة على ذلك واستيفائها.
٥. إدارة أملاك الدولة والمحافظة عليها ومتابعة معاملات التأجير والتفويض والتخصيص وكذلك استملاك الأراضي لغايات النفع العام.
٦. إجراء تقدير شامل لقيم الأموال غير المنقولة وتعديله لغايات إجراء المعاملات التسجيلية.
٧. توثيق معلومات الملكية العقارية وحفظها.
٨. تطوير قاعدة معلومات البيانات العقارية وتحديثها لاعتمادها أساساً لنظام المعلومات الوطني.
٩. تنظيم مهنة المساحة والمكاتب العقارية.

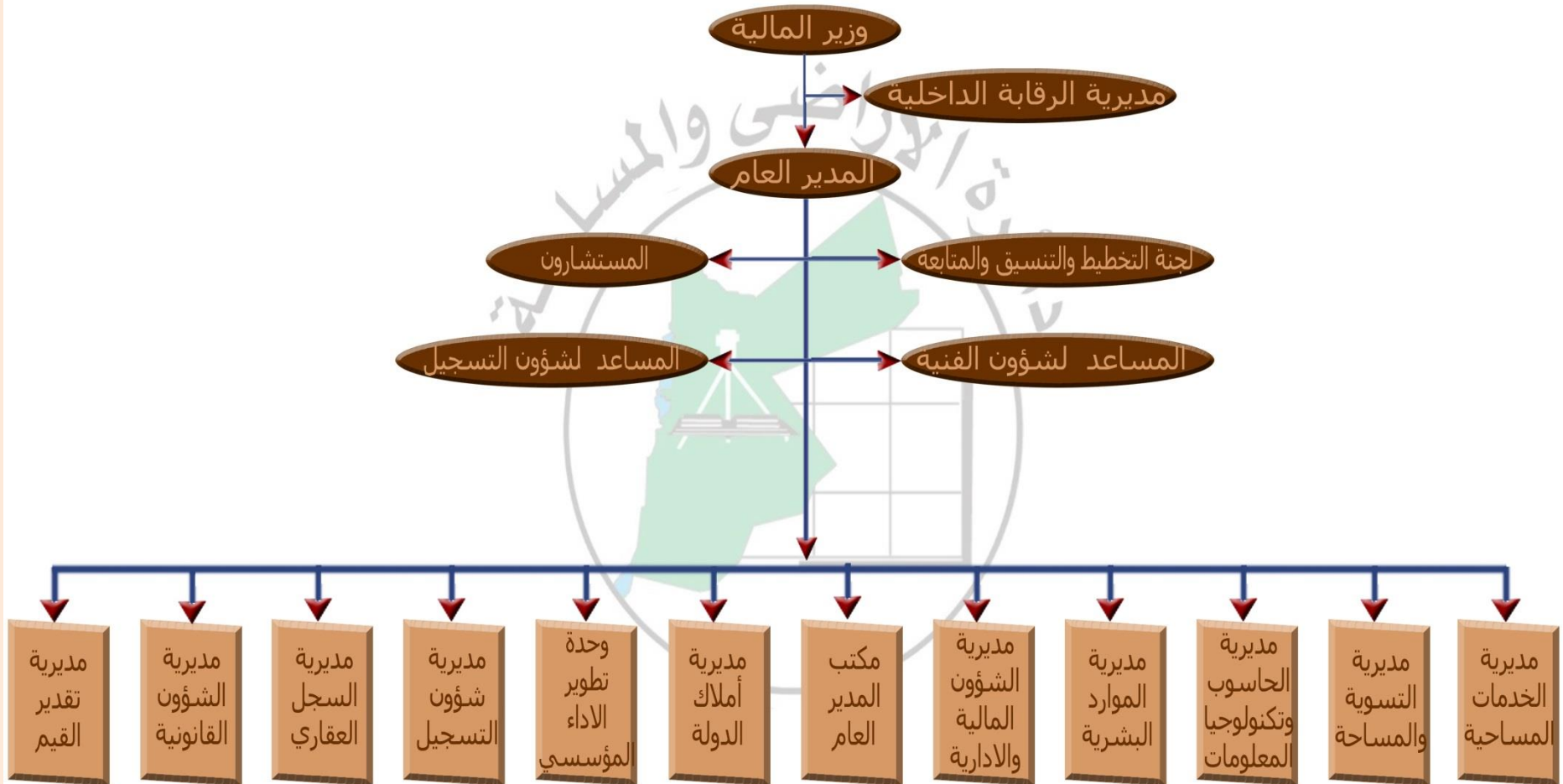
البرامج الوطنية والأهداف الاستراتيجية ٢٠١٧-٢٠٢١

جدول رقم (1): ربط البرامج الوطنية بالأهداف المؤسسية الاستراتيجية للدائرة

Table No. (1): Connecting DLS Institutional Stratigical Goals with the National programs

الأهداف المؤسسية (الاستراتيجية)	الأهداف الوطنية	برامج رؤى الاردن (٢٠٢٥ - ٢٠٢٠)	الرقم
تقديم خدمات عقارية مميزة بأساليب وتقنيات تكنولوجية حديثة تلبي احتياجات متلقي الخدمة.	المساهمة في رفع مستوى البنية التحتية	الاستقرار الاقتصادي الكلي.	١
قواعد بيانات الملكيات العقارية موثوقة ومحدثة ومتطابقة إلكترونياً وخرائطياً مع سجلات أمانة ومستقرة.	تعظيم العوائد المالية للخرزينة العامة		
بناء القدرات المؤسسية	المساهمة في تعزيز الاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة	مبادرات حجم وعمل الحكومة والخدمات الرقمية وخدمات الأعمال	٢

الهيكل التنظيمي لدائرة الأراضي والمساحة



الهيكل التنظيمي

تتبع دائرة الأراضي والمساحة لوزارة المالية وتتألف من المركز الرئيسي، مديريات التسجيل، وفرق التسوية والمساحة كما يلي:

المركز الرئيسي (الإدارة العامة): ومقره عمان، ويُعتبر مركز كافة الفعاليات الإدارية، التخطيطية، التنظيمية، التنسيقية، والتدقيق والمتابعة، ويتألف من إحدى عشر مديرية ومكتب المدير العام، إضافةً إلى لجنة التخطيط والتنسيق والمتابعة، كما تمّ استحداث وحدة إدارية جديدة بمستوى مديريةية في النصف الثاني من عام ٢٠١٧ هي مديريةية تطوير الأداء المؤسسي.

مديريات التسجيل: تتوزع على مراكز المحافظات والألوية في المملكة، وترتبط إدارياً بمدير شؤون التسجيل في مركز الدائرة، وتتولى مسؤولية إنجاز كافة معاملات التسجيل، بالإضافة إلى مكاتب فرعية معنية بتقديم خدمات محددة للمواطنين في المناطق البعيدة عن مديريات التسجيل.

فرق التسوية والمساحة: ترتبط إدارياً بمديرية التسوية والمساحة، وتتولى مسؤولية تثبيت حقوق الملكية عن طريق إعداد جداول الادعاءات والرصد الميداني والمخططات.

لجنة التخطيط والتنسيق والمتابعة: نصّت المادة السابعة من النظام رقم (80) لسنة 1999 " نظام التنظيم الإداري لدائرة الأراضي والمساحة" على تشكيل لجنة التخطيط والتنسيق والمتابعة برئاسة المدير العام وعضوية مدراء المديريات والمساعدين والمستشارين، ويكون من مهامها الرئيسية وضع السياسات والتوجهات العامة واعتمادها وإقرارها.